جينيفر لاكي

FIFA WORLD CUP
Qatar2022
16.12.2022

إبستمولوجيا الجَماعات

ترجمة: هدى العواجي

تقديم: صلاح إسماعيل

نديم للترجمة

ابن النديم للنشر والتوزيع

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون

ابن النديم للنشر والتوزيع دار الروافد الثقافية ـ ناشرون

جينيفر لاكي

إبستمولوجيا الجَماعات

ترجمة
هدى العواجي

تقديم
صلاح إسماعيل

إبستمولوجيا الجَماعات

العنوان الأصلي للكتاب

The Epistemology of Groups
Jennifer Lackey
Copyright © Jennifer Lackey, 2021

إبستمولوجيا الجَماعات
ترجمة: هدى العواجي

الطبعة الأولى، 2022
عدد الصفحات: 280
القياس: 17 × 24
الترقيم الدولي ISBN: 978-614-466-145-1
الإيداع القانوني: السداسي الثاني/2022

جميع الحقوق محفوظة

ابن النديم للنشر والتوزيع
وهـــران: 51 شارع بلعيد قويدر
ص.ب. 357 السانيا زرباني محمد
تلفاكس: 88 97 25 41 213+
خلـــوي: 03 76 20 661 213+
Email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون
الإمارات العربية المتحدة – مركز الأعمال
مدينة الشارقة للنشر – المنطقة الحرة
خلوي: 28 28 69 3 961+
Email: rw.culture@yahoo.com
info@dar-rawafed.com
www.dar-rawafed.com

توزيع: دار الروافد الثقافية – ناشرون
هاتف: 37 04 74 1 961+
ص.ب. 113/6058
بيروت–لبنان

جميع حقوق النشر محفوظة. ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطّي من أصحاب الحقوق.

المحتويات

إهداء 9

تقديم بقلم صلاح إسماعيل 11

إقرار بالفضل 23

مدخل 25

1.0 في وجودِ اعتقادات للمجموعات 28

2.0 طبيعة المجموعات 31

3.0 نبذة موجَزة عن الفصول 39

4.0 صورة عامة 44

الفصل الأول: اعتقاد المجموعات: دروسٌ مُستفادَة من الأكاذيب والهُراء 49

1.1 الإجمالية واللا-إجمالية: وجهاتُ نظرٍ في اعتقادِ المجموعات 51

2.1 أكاذيب المجموعات وهراؤها 64

3.1 هشاشة الحُكْم 79

4.1 هشاشة الأُسُس 83

5.1 مُقارَبة الفاعل الجماعيّ 87

6.1 الخلاصة 96

الفصل الثاني: ما الاعتقاد الجماعي المسوَّغ؟ 97

1.2 حُجَج التفاوت 98

2.2 الصورة النموذجيّة للا-إجمالية التوسعية: مُقارَبة القبول المشترك 103

3.2 إشكالات مُقارَبة القبول المشترك 106
4.2 إعادة النظر في حُجَج التفاوت 113
5.2 النزعة الإجمالية التفريغية، ومُفارَقة تسويغ المجموعة، ومشكلة الداحض .. 118
6.2 مشكلة الأدلة الجماعيّة 135
7.2 مشكلة الالتزامات المعياريّة للمجموعات 141
8.2 تفسير اعتقادِ المجموعات المسوغ المُستمَدّ من كوندورسيه 145
9.2 مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ 150
10.2 اعتراض جوهريّ على مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ 166
11.2 الخلاصة 169

الفصل الثالث: معرفة المجموعات 171
1.3 المعرفة الاجتماعية 172
2.3 المعرفة الاجتماعية والفعل 177
3.3 المعرفة الاجتماعية والدواحض 188
4.3 أن تعرف، والتَموضُع للمعرفة، ووجوبها 192
5.3 المعرفة الجماعية 194
6.3 الخلاصة 205

الفصل الرابع: تقرير المجموعات 207
1.4 صنفان من تقرير المجموعات 208
2.4 حيازة سلطة المتحدث الرسمي 210
3.4 استقلالية المتحدثين الرسميين 220
4.4 تقرير المجموعة المُنَسّق والقائم على السلطة 222
5.4 تفسيران إضافيّان 228
6.4 تقرير المجموعات غير قابل للردِّ إلى تقرير الأفراد 234
7.4 الخلاصة 240

الفصل الخامس: أكاذيب المجموعات 241
1.5 أكاذيب الأفراد 242
2.5 أمثلة مُضادّة للاتجاه التقليدي في تفسير الكذب 244
3.5 تفسيرات للكذب لا تشترط الخِداع 247
4.5 عودة إلى الخِداع 249
5.5 النزعة الإجمالية والكفاية 258
6.5 النزعة الإجمالية والضرورة 262
7.5 مُقارَبة القبول المشترك في أكاذيب المجموعات 265
8.5 أكاذيب المجموعات 268
9.5 الخلاصة 271
قائمة المراجع 273

إهداء

إلى بارون، وإيزابيلا، وكاثرين

تقديم

صلاح إسماعيل*

1. تمهيد

شنت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً على العراق عام 2003 بدعوى أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، ثم تبين للعالم عدم صحة هذه الدعوى، وقال الناس: لقد كذبت الإدارة الأمريكية.

كانت نظرية المعرفة (الإبستمولوجيا) التقليدية تنسب المعرفة إلى الذات العارفة الفردية، وتركز على الفاعلين الأفراد وحالاتهم الاعتقادية، مثل "يعتقد زيد بقضية معينة". أما أن ننسب الحالات المعرفية إلى الجماعات، مثل "كذبت الإدارة الأمريكية"، فهذا تحول في الإبستمولوجيا إلى الفاعل الجماعي.

وفي الحياة العادية نتكلم عن الفاعلين الجماعيين، فنقول: "أكدت منظمة الصحة العالمية أن عدد الوفيات بسبب الإصابة بفيروس كورونا في العالم تخطى أربعة ملايين"، و"قررت الشركة رفع أسعار خدماتها"، وَهَلُمَّ جَرّاً. ودراسة الفاعل الجماعي والحالات المعرفية للجماعة تقع في صميم نظرية المعرفة الجماعية، التي يتطلب إدراكها أن ننظر في نظرية المعرفة التقليدية.

(*) أستاذ بجامعة القاهرة.

2. نظرية المعرفة التقليدية

المعرفة، في صورتها التقليدية، علاقة إدراكية تقوم بين الذات العارفة وموضوع المعرفة. ولا تقوم هذه العلاقة على الإحساس أو الانفعال فحسب، وإنما لا بد من أن تفكر الذات في الموضوع. وعندما تفكر الذات في موضوع، فهي إما أن تصدق به، أو تنكره، أو تتوقف عن الحكم. وهكذا يكون الاعتقاد تفكيراً مع تصديق في قضية معينة. ولكن الاعتقاد شرط ضروري للمعرفة وليس كافياً، لأن المرء قد يتمسك أحياناً باعتقادات كاذبة لا تمثل معرفة. ومن ثم يأتي الشرط الثاني ليقرر أن المعرفة اعتقاد صادق، ومع ذلك فالصدق أيضاً شرط ضروري للمعرفة وليس كافياً، لأن بعض الاعتقادات الصادقة يؤيدها الحظ ولا تؤيدها الأدلة أو قدرة العارف. ومن ثم يأتي الشرط الثالث، وهو التسويغ الذي يعني امتلاك القدرة أو الأسباب الجيدة التي تسوغ الاعتقاد وتجعله مقبولاً.

وهذه الشروط الثلاثة ضرورية على انفراد، وكافية بالاشتراك معاً. وعندما تشترك معاً نحصل على التعريف المعياري القائل إن المعرفة اعتقاد صادق مسوغ. ونعبّر عن ذلك بالصيغة: يعرف شخص ما (س) قضية معينة (ق) إذا

1 - اعتقد (س) بأن (ق). و

2 - كانت (ق) صادقة. و

3 - كان (س) مسوغاً في الاعتقاد بأن (ق).

ودافع عن هذا التعريف فلاسفة مثل كلارنس لويس، وألفريد أير، ورودريك تشيزم (Lewis 1950: 9; Ayer 1956: 35; Chisholm, 1957: 16). وانبرى إدموند جيتير في مقالة من ثلاث صفحات بعنوان "هل الاعتقاد الصادق المسوغ معرفة؟" (Gettier 1963: 121-123) ليثبت بمثالين مضادين أن صيغة هذا التعريف غير كافية. وجد الفلاسفة في حل مشكلة جيتير (إسماعيل 2020: 50-62)، وكان ذلك إيذاناً بتحول كبير في الإبستمولوجيا المعاصرة، نشأت عنه نتائج

كثيرة، لعل أبرزها ظهور فروع جديدة مثل الإبستمولوجيا الطبيعية عند كواين في مقال "الإبستمولوجيا متطبعة" عام 1969، وإبستمولوجيا الفضيلة عند إرنست سوسا في مقال "الطوافة والهرم" عام 1980، والإبستمولوجيا الاجتماعية عند ألفين جولدمان في مقال "أسس المعارف الاجتماعية"، وستيف فولر في مقال "في تنظيم ما هو معروف: طريق إلى الإبستمولوجيا الاجتماعية" وذلك في عدد خاص من مجلة تركيب Synthese عام 1987.

ورغم تباين أهداف هذه الفروع الجديدة، إلا أنها تشترك في التأكيد على السمة الجماعية للمعرفة. فالقصد من وراء الإبستمولوجيا الطبيعية هو التفسير العلمي (Quine 1982: 72)، والرأي عند كواين أن هذا التفسير يأتي نتيجة لمشاركة حقول معرفية كثيرة، أو قل مع بيرس إن "الجماعة هي مركز الصدق وليس الفرد". وتؤكد إبستمولوجيا الفضيلة على أن الفضائل العقلية -مثل التعقل والاجتهاد والانفتاح العقلي- تتطور كأحسن ما يكون التطور داخل الجماعة وفي سياق المجتمع، والنظر إلى الفاعلين العقلاء (وكذلك الجماعات) بوصفهم المصدر الرئيس للتقييم المعرفي.

وفي فلسفة العقل وفلسفة الفعل، هناك دراسات ناضجة تطور نظريات متنافسة حول ماهية الجماعات وكيف تفعل ما تفعله. وازدهرت أيضاً نظرية المعرفة الاجتماعية وأقامت روابط مع مجالات أخرى من الفلسفة. ومع بدء هاتين العدستين الفلسفيتين الآن في الاصطفاف، فإن المشهد الجديد أمامنا هو نظرية المعرفة الجماعية - وهي خطوة طبيعية تالية للإبستمولوجيا الاجتماعية. (Brady and Fricker 2016:1)

3. الإبستمولوجيا الاجتماعية

الإبستمولوجيا الاجتماعية فرع حديث من فروع نظرية المعرفة. ظهرت بصورة واضحة في عام 1987، وتدرس المعرفة من وجهة نظر اجتماعية، وتهدف إلى كشف الجوانب الاجتماعية في مشروع المعرفة، مثل دراسة

الخصائص المعرفية للأفراد التي تنشأ من علاقتهم بالآخرين، إلى جانب الخصائص المعرفية للجماعات أو الأنظمة الاجتماعية. أما موضوعاتها فهي الشهادة، والاختلاف، والتنوع، والنسبية المعرفية، وإبستمولوجيا العلم، وإبستمولوجيا الجماعات، وإبستمولوجيا التربية، والدليل في القانون، وَهَلمَّ جَرّاً. وإن شئت تعريفاً موجزاً للإبستمولوجيا الاجتماعية فقل هي دراسة مفهومية ومعيارية للأبعاد الاجتماعية للمعرفة. (إسماعيل 2020: 277)

قدمت نظرية المعرفة التقليدية النزعة الفردية individualism في صورتين. فأما أولاهما فهي أنها جعلت مركز بحثها الفرد، وتناولت الفرد بمعزل عن محيطه الاجتماعي، ونظرت إليه بوصفه عارفاً مستقلاً. وأما ثانيتهما فهي افتراضها أن الفرد هو موضع الخصائص المعرفية مثل الاعتقاد والمعرفة والعقلانية، وأن الاختبار النهائي لليقين لا بد من أن يوجد في الوعي الفردي. وهذا واضح عند أبي حامد الغزالي في "المنقذ من الضلال" وعند ديكارت في "التأملات في الفلسفة الأولى". وجاءت الإبستمولوجيا الاجتماعية لترفض الصورة الأولى من الفردية وتؤكد على الأبعاد الاجتماعية وبين الشخصية للمعرفة. وتطورت إبستمولوجيا الجماعات كرد فعل على الصورة الثانية من الفردية المعرفية.

4. إبستمولوجيا الجماعات

1.4 تحديد المفهوم

إبستمولوجيا الجماعات epistemology of groups (وتسمى أيضاً نظرية المعرفة الجماعية collective epistemology) حقل فرعي من الإبستمولوجيا الاجتماعية. تهدف إلى استكشاف الخصائص والعمليات المعرفية على مستوى الجماعة. ظهرت بصورة واضحة مع مطلع القرن الحادي والعشرين، فعُقِدت لها مؤتمرات وطنية ودولية، وكرست لها أعداد خاصة من المجلات، وظهرت البحوث والكتب التي تعنى بموضوعاتها الأساسية مثل معرفة الجماعة، واعتقاد

الجماعة، وتسويغ الجماعة، وفهم الجماعة، وعقلانية الجماعة وموضوعيتها، وفضيلة الجماعة، واختلاف الجماعة، واستقطاب الجماعة، وذكاء الجماعة، وَهَلُمَّ جَرّاً.

ولطالما يُقال إن الجماعات تتحمل مسؤولية أفعالها، وكثير منها له أهمية أخلاقية وقانونية واجتماعية. عندما فُصِل الأطفال عن والديهم أو أولياء أمورهم على الحدود الأمريكية المكسيكية كجزء من سياسة الهجرة الأمريكية، مثلاً، قيل إن إدارة ترامب مسؤولة عن الأضرار التي عانتها هذه العائلات. ولكن هل تخضع الجماعة للتقييم المعياري بحكم كون أعضائها كذلك، أم أنها تمثل فاعلاً في حد ذاتها؟ تعتمد الإجابة عن هذا السؤال على فهم المفاهيم الأساسية في إبستمولوجيا الجماعات، حيث لا نستطيع أن نُحمل إدارة ترامب المسؤولية من دون أن نحدد أولاً ما تعتقده وما تعرفه.

يرى أنصار التفريغ أن ظواهر الجماعة، مثل اعتقادات الجماعة، يمكن فهمها فهماً كاملاً في حدود الأعضاء الأفراد وحالاتهم. وتبعاً لهذه الطريقة، لا تختلف حالات الجماعات اختلافاً مهماً عن حالات العارفين الأفراد، ومن ثم يتبين أن الإبستمولوجيا الجماعية تقبل الرد على نطاق واسع أو تقبل الرد تماماً إلى الإبستمولوجيا الفردية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يتمسك أنصار التوسع بأن ظواهر المجموعة تتجاوز الأعضاء الأفراد وحالاتهم، أو تختلف عنهم بطريقة أخرى. وفي هذه الطريقة يقال غالباً إن الجماعات لها "إرادتها المستقلة". ويكمن حسم بعض المسائل في هذا الخلاف في صميم فهم إسناد المسؤولية الجماعية. (Lackey 2021: 3)

وفي "إبستمولوجيا الجماعات" تحاول جينيفر لاكي البرهنة على أننا لا نجد ما يقنعنا في أية طريقة من هاتين الطريقتين. فالجماعات أكثر من أعضائها، ولكن ليس لأن لديها "إرادتها المستقلة"، كما يعتقد أنصار التوسع. عوضاً عن ذلك، تُظهر كيف تعتمد ظواهر الجماعة -مثل الاعتقاد والتسويغ والمعرفة- على ما يفعله أعضاء الجماعة الأفراد أو ما يستطيعون فعله عند خضوعهم للمتطلبات

المعيارية على مستوى الجماعة. ويسمح هذا الإطار بالتوزيع الصحيح للمسؤولية عبر الجماعات وأفرادها.

الهدف الأساسي من هذا الكتاب إحراز تقدم في فهم هذه الأفكار الحاسمة في نظرية المعرفة الجماعية - اعتقاد الجماعة، واعتقاد الجماعة المسوغ، ومعرفة الجماعة، وتقرير الجماعة، وأكاذيب الجماعة. وذلك لإلقاء الضوء على ما إذا كانت الجماعات هي التي يجب أن تتحمل المسؤولية عن الأفعال الجماعية، أم أعضاؤها الأفراد، أم تقع المسؤولية على الطرفين معاً. (Lackey, 2021: 3)

2.4 ما طبيعة الجماعة المعرفية؟

يحسن بنا أن نلقي نظرة على طبيعة الجماعة المعرفية، والتمييز بين أنواعها قبل الوقوف على خواصها المعرفية. ركزت أدبيات كثيرة على ما يمكن أن نسميه جماعات المهام الصغيرة (مثل فرق البحث العلمي واللجان وهيئات المحاكم). يَعرِف أعضاء هذه الجماعات أنهم أعضاء في الجماعة ويتفاعلون لفعل أشياء مختلفة - حل المشكلات، وإكمال التجارب، ووضع السياسات، واتخاذ قرار بشأن الحكم. وهذه الجماعات تكون مؤقتة أحياناً ولا تحتفظ بالضرورة بالهوية عند تغيير عضوية الجماعة. ويمكن تشكيل جماعة مهام صغيرة لإكمال مهمة واحدة ثم حلها عندما تبلغ غايتها. وركزت بعض الأدبيات على جماعات أكثر استقراراً وتنظيماً - تلك التي لديها آلية صنع القرار وأدوار محددة تسمح للأعضاء بمغادرة الجماعة من دون حلها. وتشمل هذه جماعات أكبر مثل المؤسسات والشركات. ويمكن مقارنة كلا النوعين من الجماعات، الجماعة الصغيرة الموجهة نحو المهام والمؤسسة، مع جماعات التجمع، مثل مجموعة الأشخاص المنتظرين في محطة حافلات. (Tollefsen 2020: 263-264)

في محاولة تحديد الجماعة المعرفية، رأى بعض الباحثين مثل مارجريت جيلبرت (Gilbert 2004: 96) أنه يمكن إسناد الحالات العقلية إلى شخصين أو

أكثر على افتراض أنهم يشكلون جماعة مؤسسة مثل الأسرة أو المحكمة، على حين يمكن إسناد حالات عقلية إلى شخصين أو أكثر من دون افتراض أنهم يشكلون جماعة مؤسسة مثل رواد مطعم معين.

واقترح كريستيان ليست وفيليب بيتيت (List and Pettit 2011: 44) إمكان تمييز "مجرد التجمعات" من "الجماعة" على أساس أن الأولى تتبدل هويتها مع تغيير المنتسبين إليها مثل ركاب عربة قطار، على حين تصمد هوية الثانية مع تغير المنتسبين إليها مثل القبيلة.

وتناقش جينيفر لاكي مثل هذه الاقتراحات لتحديد طبيعة الجماعة، وتنقدها. وترى أن السمة التي تميز الجماعة هي الخضوع للتقييم المعيارى normative assessment مثل الثناء واللوم على المستويين المعرفي والأخلاقي، والإسناد المناظر للمسؤولية، والحساب، ونحو ذلك.

إذا استطعنا أن نتمسك بصورة ملائمة بأن المجموعة، ج، مسؤولة عن الفعل، ف، فهذا يكفي للنظر إلى ج بوصفها مجموعة بالمعنى الملائم. (Lackey 2021:12)

3.4 اعتقاد الجماعة

هناك وجهة نظر إقصائية ترى أنه من الخطأ القول إن الجماعات تعتقد بأشياء معينة ومن ثم يكون إسناد الاعتقاد إلى جماعة أمراً مجازياً، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، هناك وجهة نظر تفريغية ترى أنه من الصواب القول إن الجماعات تعتقد بأشياء ولكن مثل هذه المزاعم تصير صحيحة تماماً عن طريق أعضاء أفراد في جماعات يعتقدون بأشياء. وعلى هذا النحو، اعتقاد الجماعة إما أنه مجازي وإما يقبل الرد كلية إلى اعتقادات الأفراد. (Lackey 2021: 4)

تعترض جينيفر لاكي على هذين الرأيين، وتقدم حجة تستند إلى كذب الجماعة على النحو الآتي (Ibid.: 5):

1 - الجماعات تكذب.

2 - لا يمكن فهم كذب الجماعات من دون أن يكون للجماعات اعتقادات حقيقية.

3 - إذن، الجماعات لديها اعتقادات حقيقية.

وهناك طريقتان لفهم طبيعة اعتقاد الجماعة. فأما أولاهما فهي وجهة النظر الإجمالية، التي وفقاً لها يُفهم اعتقاد الجماعة على أنه ليس أكثر من "إجمال" اعتقادات أعضاء الجماعة. وأما الأخرى فهي وجهة النظر اللا-إجمالية، حيث يُنظر إلى الجماعات بوصفها كائنات لها "إرادتها المستقلة" ويُنظر إلى اعتقاد الجماعة على أنه يشمل الأفعال التي تحدث على المستوى الجماعي، مثل القبول المشترك لقضية. ومع المعقولية الأولية للطريقة الإجمالية، إلا أنه من الحكمة المتعارف عليها الآن في نظرية المعرفة الجماعية أن اعتقاد الجماعة يجب أن يُفهم في حدود لا-إجمالية. تعترض جينيفر لاكي على هذا التناول عبر إظهار أن تقارير القبول المشترك تفتقر إلى الموارد اللازمة لتفسير كيف يمكن للجماعات أن تكذب، وبنحو أكثر عمومية، يُقال إن اعتقاد الجماعة لا يمكن تحديده عبر العمليات التي تخضع للتحكم الإرادي المباشر للأعضاء، وتدافع عن وجهة نظر جديدة تسميها مقاربة الفاعل الجماعي:

> يتحدد اعتقاد الجماعة جزئياً عن طريق علاقات بين أسس اعتقادات الأعضاء، حيث تنشأ هذه العلاقات فقط على المستوى الجماعي، وتكون حاسمة خصوصاً بقدر ما تكون الجماعة قادرة على العمل بصفتها فاعلاً. وفي الوقت نفسه، يتشكل اعتقاد الجماعة جزئياً عن طريق الاعتقادات الفردية للأعضاء. وبهذه الطريقة تكون وجهة النظر الناتجة لا هي إجمالية تماماً ولا هي لا-إجمالية. (Ibid.: 20)

4.4 اعتقاد الجماعة المسوغ

وفيما يتعلق باعتقاد الجماعة المسوغ، تطور جينيفر لاكي وجهة نظر هي مقاربة الفاعل الإبستمولوجي الجماعي:

> تفهم الجماعات على أنها فاعل معرفي بحد ذاتها، تلك التي لديها قيود إثباتية ومعيارية تظهر فقط على مستوى الجماعة، مثل الحساسية تجاه العلاقات بين الأدلة التي يمتلكها أعضاء الجماعة والالتزامات المعرفية التي تنشأ من العضوية في الجماعة. وتؤثر هذه القيود تأثيراً مهماً فيما إذا كانت الجماعات لها اعتقاد مسوغ. ومع ذلك، في الوقت نفسه، لا يزال تسويغ الجماعة مسألة تسويغ للأعضاء إلى حد كبير، حيث يُفهم الأخير على أنه يشمل كلاً من الاعتقادات وأسسها. والنتيجة هي وجهة نظر لا توسع نظرية المعرفة الجماعية ولا تفرغها، ولكنها عوضاً عن ذلك تدرك أن الاعتقادات المسوغة لدى جماعة تتقيد بالاعتقادات المسوغة للأعضاء، ولكن لا تقبل الرد إليها في النهاية. (Ibid.: 13)

5.4 معرفة الجماعة

تفحص جينيفر لاكي وجهتَي نظر رائدتين عن معرفة الجماعة، تتسمان بالطبيعة التوسعية اللا-إجمالية، وتمثلان تحديات جدية أمام تقريرها عن اعتقاد الجماعة المسوغ. فأما أولاهما فهي التي يدافع عنها ألكسندر بيرد (Bird 2010; 2014) ويُشار إليها باسم "المعرفة الاجتماعية"، ومثالها النموذجي هو ما يسمى بالمعرفة التي تمتلكها الجماعة العلمية، حيث لا يعرف فرد واحد قضية بعينها، ولكن تؤدي المعلومات دوراً وظيفياً في الجماعة. وأما الثانية فهي "المعرفة الجماعية"، التي تشغل حالياً مكانة مهمة في قانون الولايات المتحدة، حيث يمكن أن تُنسب المعرفة إلى جماعة عبر تجميع أجزاء من المعلومات التي يمتلكها أفرادها. وتؤكد جينيفر لاكي أن المعرفة الاجتماعية والمعرفة الجماعية على هذا النحو:

تقطعان الصلة الحاسمة بين المعرفة والفعل، وتفسحان المجال أمام مفاسد خطيرة، ليس فقط من الناحية المعرفية، ولكن أيضاً من الناحية الأخلاقية والقانونية. ذلك أن أجزاء من المعلومات التي يمكن الوصول إليها فقط لأعضاء الجماعة، أو الأمثلة الفردية للمعرفة التي يتم تجميعها دون اتصال، لا ترقى إلى مستوى المعرفة الجماعية بأي معنى قوي. (Lackey 2021: 137)

6.4 أكاذيب الجماعة

وأنت تجد أن الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب تنصب على حالات الجماعة، وأن الفصلين الأخيرين يتعلقان بإجراءات الجماعة: يعالج الرابع تقرير الجماعة، ويناقش الخامس أكاذيب الجماعة. وفي حين تشترك نظريات جينيفر لاكي عن حالات الجماعة في سمات كل من وجهات النظر التفريغية والتوسعية، نراها أكثر تعاطفاً مع الآراء التوسعية عندما يتعلق الأمر بإجراءات الجماعة. وسر ذلك أنه يمكن للجماعات تعيين متحدثين رسميين يمكنهم التوكيد والكذب نيابة عن الجماعة.

ونظراً لأن ما تقوله الجماعة يمكن أن ينفصل عما يقوله أفرادها، تزعم جينيفر لاكي أن الجماعة قد تكذب عندما لا يكذب أي فرد، وقد تخفق الجماعة في الكذب مع أن كل فرد يفعل ذلك. وترى أن المزية الأساسية في تقريرها أنه يمسك بالعلاقة الدقيقة والمعقدة في كثير من الأحيان التي يمكن أن توجد بين معظم الجماعات والمتحدثين باسمها. وبهذه الطريقة، يقدم تقريرها الأساس لفهم كيفية مسؤولية الجماعات عن أكاذيبها، وتحديد متى يكون من المناسب تتبع هذه المسؤولية إلى أفراد الجماعة والمتحدثين الرسميين الذين يمثلونها. (Ibid.:15)

جينيفر لاكي صاحبة إنتاج أصيل في إبستمولوجيا الجماعات. وهي في هذا الكتاب تبني على أعمالها السابقة (Lackey 2013; 2014; 2016; 2018a; 2018b) من أجل تقديم رؤية جديدة ومتكاملة ومقنعة. وقد أحسنت الباحثة هدى العواجي

صنعاً بترجمتها لهذا العمل، لأنه ينطوي على ثراء معرفي جرى عرضه بمنهجية دقيقة، وأنه قراءة أساسية لأي شخص يريد التعمق في نظرية المعرفة الجماعية، وأنه عمل شائق في مجال جديد بالنسبة إلى المكتبة العربية. والمترجمة حقيقة بالثناء والتقدير لحرصها على تمثل المصطلح الفلسفي وتحري وضوح اللغة ودقتها.

وأنت عندما تقرأ هذا الكتاب، ستجد أنك تنغمس في مشكلات معرفية منوعة ليس هذا فحسب، وإنما تصارع مشكلات قانونية وأخلاقية وسياسية واجتماعية أيضاً. فالكتاب يطور نظريات لها جاذبية تتجاوز الفلسفة لتمتد إلى تخصصات مثل علم النفس الاجتماعي والاقتصاد والقانون والعلوم السياسية.

المراجع:

Bird, Alexander. 2010. "Social Knowing: The Social Sense of 'Scientific Knowledge?." *Philosophical Perspectives* 24: 23-56.

Bird, Alexander. 2014. "When is there a group that knows? Scientific knowledge as social knowledge," *Essays in collective epistemology*, Jennifer Lackey (ed.). Oxford: Oxford University Press, 42-63.

Ayer, A. J. 1956. The Problem of Knowledge, London: Macmillan.

Brady, Michael S. and Miranda Fricker. 2016. (eds.). *The Epistemic Life of Groups Essays in the Epistemology of Collectives*, "Introduction," Oxford: Oxford University Press, 1-8.

Chisholm, Roderick. 1957. *Perceiving: A Philosophical Study*, Ithaca New York: Cornell University Press.

Gettier, Edmund. 1963. "Is Justified True Belief Knowledge." *Analysis* 23: 121-123.

Gilbert, Margaret. 2004. "Collective Epistemology." *Episteme* 1: 95-107.

Lackey, Jennifer. 2013. "Lies and Deception: An Unhappy Divorce" *Analysis*, 73(2): 236-248.

Lackey, Jennifer. 2014. "Socially Extended Knowledge." *Philosophical Issues*, 24: 282-298.

Lackey, Jennifer. 2016. "What Is Justified Group Belief?." *The Philosophical Review*, 125(3): 341-396.

Lackey, Jennifer. 2018a. "Group Assertion." *Erkenntnis*, 83: 21-42.

Lackey, Jennifer. 2018b. "Group Lies." *Lying: Language, Knowledge, Ethics, and Politics*, Eliot Michaelson and Andreas Stokke (eds.). Oxford University Press. 262-284.

Lackey, Jennifer. 2020. "Group Belief: Lessons from Lies and Bullshit." *Aristotelian Society Supplementary Volume*, 94(1): 185-208.

Lackey, Jennifer. 2021. *The Epistemology of Groups*, Oxford University Press.

Lewis, Charence Irving. 1950. *Analysis of Knowledge and Valuation*, La Salle, Illinois: Open Court Publishing Company.

List, Christian and Phillip Pettit. 2011. *Group Agency: The Possibility, Design, and Status of Corporate Agents*. Oxford: Oxford University Press.

Quine, W.V. 1982. *Theories and Things*, 2nd printing, Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Tollefsen, Deborah Perron. 2020. "The Epistemology of Groups," *The Routledge Handbook of Social Epistemology*, Miranda Fricker, Peter J. Graham, David Henderson, and Nikolaj J. L. L. Pedersen (eds.). New York and London: Routledge, 263-273.

إسماعيل، صلاح. 2020. نظرية المعرفة: مقدمة معاصرة، الطبعة الأولي، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

إقرار بالفضل

قضيتُ أعواماً طويلة أفكر في قضايا إبستمولوجيا المجموعات، لذا قد تطول قائمة من عليّ شكرهم لمساعدتهم إياي حتى يخرُج هذا العمل إلى النور، غير أني أتقدم بجزيل الشكر إلى أولئك الذين زوّدوني بملحوظات مهمة في فصل أو أكثر من هذا الكتاب، وهم آن باريل، وجاريد بيتس، ومايكل براتمان، وجيسيكا براون، وتوم كارسون، وفابريزيو كارياني، وجي. آدم كارتر، وديفيد كريستنسن، ومايكل دي باول، وجوش ديفر، ودون فاليس، وساندي جولدبيرغ، وألفين جولدمان، وجون غريسو، وألان هازلت، وماريا يانكوفيتش، ونيك ليونارد، وكيرك لودفيغ، وإليوت مايكلسون، وفيديريكو بينيلاس، وجيم بريور، وفلورنسيا ريمولدي، وجون سيرل، وأندرياس ستوك، وديب توليفسن.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى أعضاء جامعة وارسو، ولقاء جمعيّة إنديانا الفلسفية في كلية هانوفر، وجامعة ميشيغان الغربية، والندوة التي ناقشت إبستمولوجيا المجموعات في جامعة نورث وسترن، وجامعة بوينس آيرس، وجامعة وورويك، وندوة الإبستمولوجيا الاجتماعية في هلسنكي في فنلندا، ومؤتمر «GAP.9» في أوسنابروك في ألمانيا، وندوة دُعيت للمشاركة فيها في القسم الشرقي لجمعية APA في واشنطن العاصمة، ومؤتمر «الاعتماد المعرفيّ على الأفراد والأدوات» بمدريد في إسبانيا، والمؤتمر الكولومبيّ الثالث للمنطق والإبستمولوجيا وفلسفة العلم في بوغوتا في كولومبيا، وجامعة تورنتو في ميسيسوجا، وجامعة سانت أندروز، والندوة الجنوبية الغربية للإبستمولوجيا في

جامعة نيو مكسيكو، وندوة «الكذب والخداع» الدولية بجامعة يوهان غوتنبرغ في ماينتس بألمانيا، ومؤتمر «قصديّة الجماعات» التاسع في جامعة إنديانا، وجامعة نيويورك، وجامعة كونيتيكت، وجامعة ماساتشوستس في أمهيرست، وجامعة جورجيا، وجامعة رادبود، والمؤتمر السابع عشر للجمعية الفلسفية للبلدان الأمريكية في سلفادور بالبرازيل، وندوة الإبستمولوجيا الاجتماعية بسانت أندروز في إسكتلندا، وندوة الغرب الأوسط للإبستمولوجيا في نوتردام، وجامعة تكساس في أوستن، وجامعة نبراسكا-لينكولن، وطلابي في ندوات الخريجين بجامعة نورث وسترن.

كما أنني مدينة لابنتي إيزابيلا ريد لعملها الدؤوب والشاق في هذا الكتاب؛ إذ حين أوشكتُ على اليأس من إنهائه، تدخلَتْ إيزابيلا بروحها السخية لمدّ يدِ عونٍ كان هذا المشروع بأمسّ الحاجة إليه.

وأتوجه بالشكر العظيم إلى زوجي بارون ريد؛ أذكى قُرّائي وأقوى أنصاري وأنفع ناقدٍ لي، قرأ كل جملةٍ في هذا الكتاب بعنايةٍ بالغة، غالباً أكثر من مرة، وأمَدّ كل حجةٍ فيه من عقله الثاقب ومقدرته على استخراج أفضل صورة مما كنتُ أودّ قوله. لقد تعلمت من بارون أكثر من أيّ إنسان آخر في حياتي (باستثناء والدتي التي علمتني المشي والتحدث!)، وغالباً ما أشعر -تماشياً مع موضوع الكتاب- أنني وبارون نُشكّل مجموعة فلسفية مُشترَكة ذات «إرادة مستقلة».

أهدي هذا الكتاب لبارون، وابنتينا إيزابيلا وكاثرين، لإثرائهم حياتي بما لا تصفه الكلمات: لبارون، على دعمه الذي لا ينقطع، ودعابته الذكية، ومحبته التي لا مثيل لها، وعلى ذلك التواصل الفكريّ العميق القائم بيننا. لإيزابيلا، على الروح المِعطاءة، وذلك القدر من الحكمة والشجاعة، الذي تجاوز سنواتِ عمرها، لصُحبتها التي لم تزل تدهشني. ولكاثرين، على طريقتها الفريدة والآسِرة في النظر إلى العالم، لإبداعها الخلاق ولروحها المُغامِرة.

مدخل

في عام 2005، علِمَت شركة فولكس فاجن في أمريكا، أن سياراتها التي تعمل على وقود الديزل لا تنطبق عليها معايير الانبعاثات في الولايات المتحدة، وعِوضاً عن خفض مستويات الانبعاثات الفعلية، أدخلت الشركة المصنِّعة برمجيّات تُظهِر في أثناء الاختبار مستوياتِ انبعاثٍ أقل بكثير مما تكون عليه في أثناء القيادة. قبل أن يكتشف فريق من جامعة ويست فيرجينيا هذه الخدعة، ثُبِّتت تلك الأجهزة (defeat devices) في 11 مليون سيارة ديزل بيعَت في أنحاء العالم بين عامي 2008 و2015. استوفَت نتائج الاختبار المُزيّفة شروط الانبعاثات، لكن تلك السيارات «تُسبّب تلوثاً من أنابيب العادم أكثر 40 مرة ممّا تسمح به وكالة حماية البيئة الأمريكية»[1]. وجد بعد ذلك علماء في جامعة ماساتشوستس (MIT) أن تلك الانبعاثات الزائدة ستسبب 60 حالة وفاة مبكرة في أنحاء الولايات المتحدة، و1200 في أوروبا؛ إذ كانت ألمانيا وبولندا وفرنسا وجمهورية التشيك المناطق الأكثر تضرُّراً[2].

أدلى مايكل هورن -الرئيس التنفيذي لفولكس فاجن في أمريكا آنذاك- بشهادته أمام لجنة الرقابة والتحقيقات التابعة لمجلس الطاقة والتجارة في أكتوبر 2015، بشأن فضيحة الخداع في اختبار الانبعاثات، فقال رداً على أقوال

(1) https://www.chicagotribune.com/news/sns-bc-us--volkswagen-emissions-scheme20150921-story.html, accessed August 8, 2019.

(2) http://news.mit.edu/2017/volkswagen-emissions-premature-deaths-europe-0303, accessed August 8, 2019.

المُشرّعين: «كل ما في الأمر أن اثنين من مهندسي البرمجيّات فعلاها لسببٍ ما. وبحسب علمي لم يكن قراراً مشتركاً، بل فعل أفراد»[3]. ثم أخبرهم هورن بفَصْل الشركة ثلاثة من موظفيها بسبب هذه البرمجيّات التي أدت إلى التوصل لنتائجَ مزيّفة في الاختبار.

رداً على شهادة هورن، قال النائب كريس كولينز، وهو أيضاً مهندس: «لا يمكنني قبول تصوير الشركةِ الأمرَ على أنه اقتراف مهندسَيْ برمجيّات محتالَين، وفصلها ثلاثة أشخاص. الأمر أضخم من ذلك بمراحل»[4]، ثم تابع كولينز: «إما أن تكون شركتكم برُمّتها فاقدةً الأهلية في محاولة الإتيان بملكية فكرية، ولا أصدق هذا لثانية واحدة، وإما أن ثمة تواطؤاً بأعلى المستويات يُجرى تحت غطاء هائل حتى اليوم»[5].

يقع ردّ فعل شركة فولكس فاجن على الفضيحة ضمن أحد الاتجاهات في مَبحث المسؤولية الجماعية: إن اللوم واقع بكُليّته على بضعةِ موظفين أفراد، دون أن يمَسّ الشركة ذاتها أيٌّ منه.

أما في الاتجاه الآخر، فنرى حالة كهذه: في اليوم السادس من شهر مارس لعام 1984، وجَّهَت وزارة الدفاع الأمريكية اتهاماً لشركة ناشيونال سيميكوندكتر، بأن الأخيرة قد باعت للوزارة بين عامي 1978 و1981، 26 مليون شريحة حاسوب لم يُختَبر أداؤها كما يجب، ثم زوَّرَت سجلاتها لإخفاء هذا الاحتيال[6]. وقد استُعمِلت هذه الشرائح التي يحتمل أن تكون معطوبة في أنظمة توجيه الطائرات وأنظمة الأسلحة النووية والقذائف الموجهة وقاذفات

---

(3) https://www.latimes.com/business/autos/la-fi-hy-vw-hearing-20151009-story.html, accessed August 7, 2019.

(4) https://www.latimes.com/business/autos/la-fi-hy-vw-hearing-20151009-story.html, accessed August 7, 2019.

(5) https://www.washingtonpost.com/news/the-switch/wp/2015/10/07/volkswagens-pullingthe-plug-on-its-2016-american-diesel-cars/, accessed August 7, 2019.

(6) نوقِشت هذه الحادثة بكل اقتباساتها في فيلاسكيز (2003).

الصواريخ وغيرها من المعدات العسكرية الحساسة. ولتأكيد خطورة الموقف، أشار مسؤولٌ حكوميّ إلى أنه في حال تعطلت إحدى هذه الشرائح فـ «قد يتوجه صاروخ إلى مدينة كليفلاند عِوضاً عن هدفه المقصود».

اعترف المسؤولون في شركة ناشيونال سيميكوندكتر بإسقاط الاختبارات المطلوبة، وتزوير تلك الوثائق، وعليه وافقوا على دفع 1,75 مليون دولار غراماتٍ لهذا الاحتيال على الحكومة، غير أن الشركة رفضَت تقديم اسم أي فردٍ من الذين شاركوا في اتخاذ قرار إسقاط الاختبارات وتزوير الوثائق، أو مَن شارك في تنفيذ هذه المهام. اعترض المستشار القانوني لوزارة الدفاع مجادلاً بأن «الشركة لا تتصرّف إلا عبر موظفيها ومشرفيها»، وبذلك لن تملك الحكومة أي ضمان بعدم تورط شركة ناشيونال سيميكوندكتر في الاحتيال مرة أخرى. ردّ على هذا الرئيس التنفيذي للشركة، فقال: «نختلف تماماً مع ما طرحته وزارة الدفاع. لقد ذكرْنا مراراً وتكراراً أننا نتحمل المسؤولية بصفتنا شركة، وما زلنا متمسّكين بذلك الموقف». لاحقاً، أكَّد متحدث باسم الشركة هذا الموقف: «لن ندع [أفرادنا] يتعرضون للأذى. نشعر أنها مسؤولية الشركة، [وإنما هي] مسألة أخلاق». فنجحت شركة ناشيونال سيميكوندكتر، ولم يخضع أي موظفٍ فيها للمساءلة الجنائية أو المدنية عن الجريمة، ولم تُفرَض عقوبات إلا على الشركة بصفتها شركة.

إذن، وعلى عكس نهج فولكس فاجن، تحملت شركة ناشيونال سيميكوندكتر المسؤولية الكاملة على مستوى الشركة عن الاحتيال على الحكومة، ورفضَت أن يقع اللوم على أيّ موظف فرد.

ترتبط هاتان الطريقتان المُتباينتان لوصف المسؤولية الجماعية ارتباطاً وثيقاً بنقاش مركزيّ في الدراسات السابقة في إبستمولوجيا المجموعات. فمن ناحية، يرى منظرو النزعة التفريغية أن الظواهر الجماعية، كاعتقاد المجموعات مثلاً، يمكن فهمها بالكامل بالنظر إلى الأعضاء الأفراد وحالاتهم. ووفقاً لهذا النهج، لا تختلف حالات الجماعات كثيراً عن الحالات الإبستمولوجية الفردية، وبذلك

نخرج بإبستمولوجيا جماعية يُمكن ردّها -سواء كليّاً أو إلى حد كبير- إلى إبستمولوجيا الأفراد. أما أصحاب النزعة **التوسعية**، من ناحيةٍ أخرى، فيرون أن ظواهر المجموعة من المهم أن تتجاوز، أو لنقل تتباين عن، الأعضاء الأفراد وحالاتهم؛ لذلك يُقال عادةً إن للمجموعات «إرادة مستقلة» كلياً[7]. ولا يمكن تسوية جزء من هذه الخلافات إلا بعد فهم أبعاد المسؤولية الجماعية، إذ لو سلَّمْنا مثلاً بأن شركة ناشيونال سيميكوندكتر كائنٌ يتجاوز أعضاءَه من حيث تحمل مسؤولية الاحتيال على الحكومة، فمن الضروري تحديد ما إذا كانت الشركة **اعتقدَت** أو **علِمَت** بشأن إسقاط الاختبارات المطلوبة وتزوير تلك الوثائق، وما إذا كانت قد **كذبَت** على الحكومة بسلوكها الاحتياليّ هذا. إننا ما لم نُجرِ قراءات متأنية لهذه الحالات الجماعية، فلن يبدو منطقياً أن نقول ببساطة إن شركة ناشيونال سيميكوندكتر تتحمل -بصفتها شركة- المسؤولية الكاملة عن سلوكياتها.

إن الهدف الرئيس لهذا الكتاب أن يتقدم خطوةً نحو استيعاب هذه المفاهيم الحاسمة في إبستمولوجيا الجماعات: اعتقاد المجموعة، اعتقاد المجموعة المسوَّغ، معرفة المجموعة، تقرير المجموعة، أكاذيب المجموعة. وذلك ليتسنى إلقاء الضوء على ما إذا كانت المجموعات أم أفرادها أم كل الطرفين يجب أن يتحمل مسؤولية الأفعال الجماعية.

1.0 في وجودِ اعتقادات للمجموعات

من أكثر الاعتراضات التي أسمعها مراراً على المشاريع المتناولة إبستمولوجيا المجموعات، ما يمكن صياغته على النحو الآتي: المجموعات ليست حواملَ ملائمة للحالات الإبستمولوجية، فلكي تكون عارفاً أو معتقداً بقضيةٍ ما بنحو مسوَّغ، فإن ذلك يتطلب اعتقاداً، وبما أن الاعتقاد حالة عقلية

---

(7) انظر بيتيت (2003).

فليس للمجموعات بأي وجهٍ مُعتبَر حالات عقلية، وما نسبتنا -بحسب الاعتراض- حالات الاعتقاد أو المعرفة إلى المجموعات إلا بمعنى فضفاض/ مجازيّ. يقول مثلاً أنتوني كوينتون:

«إننا نُسهب الحديث بطبيعة الحال عن أفعال المجموعة وخواصّها العقلية كما لو أننا نتحدث عن أفراد، فنُلبِس المجموعات اعتقادات وعواطف ومواقف، ونجعلها تتخذ القرارات وتقطع الوعود؛ لكن لا شك أن مثل هذه الأساليب مجازيّة. إن إسناد محمولات عقلية إلى مجموعةٍ ما هو إلا دائماً طريقة غير مباشرة لإسناد تلك المحمولات إلى أعضاء المجموعة، والإسناد هنا لهذه الحالات العقلية -كالاعتقادات والمواقف- ما هو إلا إسناد أطلقتُ عليه الإسناد الإجمالي؛ فالقول إن الطبقة الصناعية العامِلة عازمة على مقاومة القوانين المناهضة لنقابات العمال، ما هو إلا قول بأن كلّ أفراد الطبقة أو معظمهم عزموا على ذلك» (Quinton 1975/1976, p.17).

وفي هذا السياق، توجد وجهتا نظر متباينتان في اعتقاد المجموعات؛ فالنزعة **الإقصائية** من جهة، ترى أن من الخطأ تماماً القول إن المجموعات تعتقدُ بأمرٍ ما، وعليه يكون إسناد الاعتقاد إلى المجموعات ببساطة مجازياً. ومن جهةٍ أخرى، فإن النزعة **التفريغية** التي أشرنا إليها آنفاً، ترى أن من الصواب تماماً القول إن المجموعات تعتقد بأمرٍ ما، ولا يَصدُق هذا إلا برَدّه كلياً إلى أفراد تلك المجموعات، الذين بدورهم يعتقدون بذلك.

في أيّ من هاتين القراءتين، يمكن القول إن كتاباً في إبستمولوجيا المجموعات يضلِّل القارئ؛ إذ إن المجموعات ليست فاعلاً إبستمولوجياً بحد ذاتها، لعدم حيازتها أيَّ اعتقادات ملائمة، وعليه فإنها لن تمتلك معرفة أو اعتقادات مسوَّغة. وبذلك لن يخرج الحديث في اعتقاد المجموعات عن كونه إما مجازياً وإما يمكن رده كلياً إلى اعتقادات الأفراد.

ولأن أيّ قارئ لهذا الكتاب الآن ينزع إلى هذا النحو من التفكير، لن يرى على الأرجح أيّ جدوى من متابعة القراءة، لعلي أبدأ بتقديم حجّة مُضادة بإيجاز شديد.

أنطلق ابتداءً من افتراض أن المجموعات تكذب، وسأناقش هذه المسألة على مدى الكتاب، وبالأخصّ في الفصلين الأول والخامس، غير أن هذا لا يبدو محل نزاعٍ كبيرٍ بوجه خاص؛ اكتب في محرك البحث جوجل: «فيسبوك تكذب»، وستظهر لك قائمة طويلة من المقالات، ذلك وقد أُجبِرَت الشركات على دفع مليارات الدولارات من جراء اقترافها الكذب. وبعد العنوان الرئيس في صحيفة بزنس إنسايدر (Business Insider) بعام 2009 الذي يقول «2,3 مليار دولار غرامة على شركة فايزر في أكبر تسوية لترويج أدوية مُضلِّل»، كُتِب في السطر الأول: «لا ينطوي الترويج دائماً على حقائق، ولكن عندما تقرر أن تكذب فأنت تقرر أن تدفع الثمن، ولا سيّما إذا صادف وكنتَ شركة أدوية عملاقة»[8]. أما على مستوى شخصي، فهَب أن رئيسك في الجامعة قد وعدك في أثناء تعيينك بتمويلٍ لبحثك، لكنك علمت -فيما بعد، حين لم يوفوا بالوعد- أن الجامعة قالت لك هذا مع علمها التامّ أنها لا تملك الموارد لتلتزم ما قالته؛ يبدو من الطبيعي حينها أن تقول وبنحوٍ ليس فيه من المجازيّة شيء: «جامعتي كذبت علي».

مع وَضع ما سبق في الحسبان، إليك الحُجّة:

1. المجموعاتُ تكذب.
2. لا يمكن فهم أكاذيبِ المجموعات دون أن يكون للمجموعات اعتقادات حقيقية.
3. إذن، للمجموعات اعتقادات حقيقية.

---

(8) https://www.businessinsider.com/pfizer-to-pay-23-billion-in-biggest-fine-every-for-deceitful-advertising-2009-9, accessed August7, 2019.

سأناقش أكاذيب المجموعة بمزيد من التفصيل في الفصلين الأول والخامس، لكن لنقل بإيجاز شديد؛ إن الكذبة سواء أتت من فرد أو مجموعة، ما هي إلا تقرير أن المرء لا يعتقد بما يقول، إنما قصَد الخداع. وثمة إجماعٌ، حتى في الخلافات التي تناقش تفاصيل كيفية فهم الكذب، على أنه ينطوي وبنحو حاسمٍ على غياب الاعتقاد من الطرف الكاذب. إذن فالمقدمة رقم (1) تسندها ممارساتنا الاجتماعية على نطاق واسع، بما في ذلك مفاهيمنا عن المسؤولية الأخلاقية والقانونية، أما (2) فتقع ضمن الاعتبارات الكبرى لطبيعة الكذب. ثم إن ما أعنيه بـ«حقيقية» أن تلك الاعتقادات ليست كلاماً فضفاضاً أو يمكن ردّها بالكامل إلى اعتقادات الأفراد، إنما هو الوجه المُعتبَر لوجود اعتقاداتٍ للمجموعات ذاتها.

ولستُ آملةً بطبيعة الحال أن تقف هذه الحُجّة عند هذه النقطة، إنما أرجو أن هذا قد دفعَ القارئ المُتشكّك إلى الانضمام للركب، وأن يرى مشاريع إبستمولوجيا المجموعات تستحق الاكتشاف.

2.0 طبيعة المجموعات

قد يُطرَح سؤال مبدئيّ آخَر على مشاريع إبستمولوجيا المجموعات: أيّ نوعٍ من الكائنات الجماعيّة ستكون موضع النظر؟ إذ للمجموعات أنواع عديدة كما هو واضح، فنرى من جهةٍ مجموعات ذات هَيكلة متسقة بسياساتٍ وإجراءاتٍ صارمة وتواصل دائم بين الأعضاء، كالشركات والجامعات وهيئات المحلفين والمجالس التنفيذية. ثم نرى من جهة أخرى تجمُّعات لأفرادٍ بلا هيكلة رسمية أو تواصل بين الأعضاء، كـ «طلاب جامعة نورث وسترن العُسْر» و«سكان نيويورك ذوي الشعر الأحمر». وبين هاتين الجهتين تقع مجموعات بدرجات متفاوتة من الهيكلة والتواصل، كالحكومات والمجتمعات العلميّة والأمريكيين والنساء.

إن تناول ظواهر المَجموعات غالباً ما يقوم مباشرةً على أساس ما إذا

كانت المجموعة نموذجيّة، فأولئك الذين يميلون إلى التقييد يركزون عادةً على المجموعات ذات الهيكلة المتسقة والتواصل الدوريّ بين الأعضاء؛ وأوضح مثال على هذا ما طرحه فريدريك شميت حين جادل -متفقاً مع مارجريت جيلبرت- بأنه «لا يشكل عددٌ من الأفراد مجموعةً إلا حين يُعرِب كل عضو علانيةً عن رغبته في العمل بالشراكة مع أعضاء المجموعة الآخرين» (Schmitt 1994, p.260). إن هذا المفهوم للمجموعة يقتضي مستوى متقدّماً من التواصل بين الأعضاء، وهذا يستبعد كل أشكال التجمعات عدا الرسمي منها، لذا ليس من المستغرب أن يُكثِر شميت من استعمال هيئة المحلفين مثالاً نموذجياً للمجموعات. أضِف إلى ذلك أن منطلقاً كهذا يُعَد ذا تأثير مباشر في رؤيته الظواهرَ الجماعية الأخرى -كاعتقاد المجموعة المسوّغ- إذ اعتمَدَ اعتماداً حاسماً على مفهوم القبول المشترك، وغنيٌّ عن البيان أن ثمة وجهاً مُعتبَراً لا تكون فيه طائفة عريضة من المجموعات -كالحزب الديموقراطي أو جامعة نورث وسترن- بوضع ملائم حتى لقبولٍ مشترك، وذلك لكِبر حجمها وتفرّقها وتكوّنها من أعضاء بمستويات متفاوتة من السلطة[9].

---

(9) يميّز آخرون تجمُّع الأفراد عن الفاعل الجماعي، إذ يَلزم التأهل للأخيرة استيفاء متطلبات صارمة. يقول ياسبر كالستروب على سبيل المثال: «إن الجماعة لا تكون فاعلاً جماعياً إلا إذا (1) عزم أعضاؤها على أن هذه الجماعة ستفعل وتبني المواقف بنحو مشترك؛ أي أن يعزم كلّ فردٍ فيها على أداء ممارسات مشتركة، والخروج بمواقف جماعية، (2) أن يعزم كلّ فردٍ على القيام بدوره، (3) أن يقوم بذلك الدور لاعتقاده بأن الآخرين قد عزموا أيضاً على القيام بأدوارهم [...] ثمة شروط مغايرة لكنها تتصل بالموضوع تخصّ مركز الجماعة كما هو محدد في اتفاقيتها؛ إذ لا تكون الجماعة فاعلاً جماعياً إلا إذا وضع أعضاؤها (المؤسّسون) أهدافاً مشتركة واتفقوا على كيفية المُضيّ لتحقيقها، وأدخلت المجموعةُ الغاياتِ والوسائلَ باتفاقيتها التي بدورها إما تتجسد في منظومة رسمية من القوانين، وإما يُستَدلّ على وجودها بممارسات المجموعة وأفرادها. وفي حال استيفاء متطلبات كل هذين الجانبين من الشروط، يتوحَّدُ تجمع الأفراد في تشكيل فاعل عقلاني قائم بذاته» (Kallestrup 2016). لا بد أن يتضح للقارئ أن كثيراً من الجماعات التي تمارس عملاً مشتركاً =

ثم نجد على الطرف الآخر أولئك الذين يميلون إلى مَنحى أكثر تساهلاً للظواهر الجماعية، إذ يركزون عادةً على المجموعات الكبيرة غير المُهَيكلة، كتلك التي تُمرّر فيها المعلومات بين الأعضاء؛ ذهب ألكسندر بيرد مثلاً إلى أن المجتمعَ العلمي يمثل مجموعة نموذجية في حُجّته التي تناول فيها ظاهرة أسماها «المعرفة الاجتماعية»، حيث لا تتبع حالات المجموعة الحالات العقلية للأعضاء الأفراد[10]. وقد جادلَ مؤخراً سورين هارنو كلاوسن أيضاً بأن:

> «علينا أن نُتيحَ إمكان توزيع العناصر على أعضاء المجموعة، تلك العناصر التي هي إلى جانب الصدق (أو في حالة المعرفة الكيفية: المُلاءَمة للمهمة المَعنيّة) ضرورية وكافية على حدّ سواء لكي تعرف المجموعة؛ كالمثال الشائع الذي طرحَه هاتشينز (1995) للمعرفة المُوزَّعة، حين وصف كيف يُمكن لطاقم سفينةِ الإبحار بنجاح وبجهودٍ يتضافر فيها العديد من الأفراد، كل منهم يؤدي مهمته المُخَصّصة الدقيقة، دون أن يلزمه معرفة أي شيء عن مهام الآخرين، ولا الواجبات العامة أو طرائق دمج تلك المساهمات المتباينة. وأقترح أن يكون هذا المثال نموذجاً لمعرفة الجماعات، عوضَ أمثلة هيئة المحلفين أو مجلس إدارةٍ يتحتم عليه الخروج بقرار مُحَدّد» (Klausen 2015, p.823).

يطرح كلاوسن هنا نموذجاً لمجموعة لا تقتصر على إلغاء مزاولة كل أنواع التداول الجماعي، كالذي نراه في هيئة المحلفين، بل تدع أيضاً الأعضاء جاهلين تماماً ما يخص أفعال بقية الأعضاء والأهداف الجماعية، وإذا انطلقنا من هذه الرؤية، فسوف نستبعد مباشرةً أيّ قولٍ يستلزم دراية/ممارسة مشتركة من أيّ نوع.

= لن تستوفي هذه الشروط، كثلةٍ من الغرباء يعملون معاً لإنقاذ سابحٍ يغرق؛ ستؤخَذ قطعاً هذه المجموعة -حتى في أدنى اعتبارٍ- بوصفها فاعلاً جماعياً، ذلك مع عدم استيفائها شروط كالستروب الصارمة.

(10) انظر بيرد (2010).

لقد قُدِّمت في الدراسات السابقة عدة محاولات ذات أهمية نظرية وعملية للتمييز بين أنواع المجموعات هذه، إحداها طرَحَت تمييزاً شائعاً بين **المجموعات المُؤسَّسة وغير المُؤسَّسة**، يُوضَّح الفارق فيها عادةً بتقديم أمثلةٍ لكل نوع عوضاً عن التعريفات أو المعايير؛ تقول مارجريت جيلبرت على سبيل المثال:

> «ثمة إسناد للحالات العقلية إلى شخصين أو أكثر بافتراض أنهم يُشكلون مجموعة مُؤسَّسة تنتمي إلى صنف بعينه، كالاتحاد (union) والمَحكمة والمجموعة النقاشية والأسرة وما إلى ذلك، في حين أن ثمة إسناداً آخر للحالات العقلية إلى شخصين أو أكثر دون أيّ افتراض بأنهم يُشكلون مجموعة مُؤسَّسة سلفاً» (Gilbert 2004, p.96)[11].

على أننا نُسلّم بوجود اختلافات مهمة بين مَحكمة ما -مثلاً- وتجمُّع لطلاب جامعة نورث وسترن العُسْر؛ إلا أن اعتبار «التأسيس» السمة الأولى بالنظر، سواء عملياً أو نظرياً، أمرٌ مشكوك فيه. هَب أني أتمَمتُ، دونَ علم الطلاب العُسْر بجامعة نورث وسترن، ملءَ كلّ المستندات اللازمة ليكونوا رسميّاً نادياً بالحرم الجامعي؛ ستعترف الجامعة بهم الآن، وبذلك سيشكلون مجموعة مُؤسَّسة، إلا أن من الواضح أن هذه الحالة الرسمية **بحد ذاتها** لن تغير المجموعة بأيّ نحوٍ فارِق. لا يبدو إذن أن التمييز بين كون المجموعات مُؤسَّسة أو غير مُؤسَّسة يمثل اختلافاً ذا أهمية مُعتبَرة.

جادل كريستيان ليست وفيليب بيتيت (2011) بأن الشركة مجموعة، لكن طلاب جامعة نورث وسترن العُسْر مجرد تجمُّع، ويكمن الاختلاف في: هل التجمُّع **يصمد مع تغير منتسبيه** أم لا يصمد؟ يقولان:

> «تأتي تجمّعات الأفراد في صورٍ عدة، فمنها ما تتبدل هويتُه مع أيّ تغير في

(11) انظر أيضاً لاهرودي (2007) وبيرد (2010).

منتسبيه، كتجمع أناسٍ في غرفة معيّنة أو عربة قطار، ومنها ما له هوية تصمد مع تغير المنتسبين، كالتجمعات التي تشكل أمّة أو جامعة أو مُنَظمة ذات هدف معطى. إننا نُطلِق على الأولى 'مجرد تجمُّعات'، والأخيرة 'مجموعات'، وتركيزنا هنا على المجموعات» (List and Pettit 2011, p.44).

غير أن أهمية هذا الاختلاف ليست بيِّنَة هنا أيضاً؛ فمن ناحية، قد لا تصمد شركةٌ ما بعد إقالة رئيسها التنفيذي، ولا طائفة بعد وفاة زعيمها، ولا جماعة سياسية بعد الإطاحة بديكتاتورها، غير أن ثمة اختلافاً واضحاً بين هذه المجموعات وطلاب جامعة نورث وسترن العُسْر. من الناحية الأخرى، قد يصمد تجمّعُ أفرادٍ يحاولون إنقاذَ حوتٍ على الشاطئ على مدار 36 ساعة[12] على حدوث تغيرات في منتسبيه[13]، وتبقى أوجه تباين عديدة بين هذا النوع من المجموعات وجمعيّة طبيّة أو قسم أكاديمي؛ يبدو إذن أن مجموعات نموذجية قد لا تستطيع الصمود مع تغير المنتسبين، في حين أننا نرى أمثلة تقليدية لـ'مجرد تجمُّعات' قادرة على ذلك. بذلك يُخفِق أيضاً إمكان الصمود مع تغير المنتسبين في تعيين تمييز جوهريّ نظرياً بين الكائنات الجماعية.

إلا أن ثمة تمييزاً لا نزاع في أهميته الواقعة على مستويات عدّة، كالمستوى الأخلاقي والإبستمولوجي والقانوني والعملي؛ وهو قدرة المجموعة أو عجزها عن **ممارسة التداول أو التفكير الجماعي**، إذ يتضمن هذا التفكير -على أدنى تقدير- حساسية تجاه الأدلة، ومقدرة على المشاركة في مراجعة الاعتقادات، وتمَوضُعاً في محلٍّ ملائمٍ للتقييم المعياري. إننا نجد مثلاً مجالس إدارة المدارس غالباً ما تلتقي لمناقشة القضايا المتصلة بأهدافها، وتفحُّصِ أفكارِ

(12) هذا مثال مستمد بتصرّف من ليست وبيتيت (2011) لتوضيح مفهوم 'مجرد تجمُّع'.

(13) على سبيل المثال، حين تُمنَح مكافأة تقديراً لجهود أولئك الذين كانوا ينقذون الحوت، فإنها ستشمل كل الأشخاص الذين شاركوا في عملية الإنقاذ بأي وقت كان، وبذلك ستكون هذه المجموعة موضع ثناء أو أصناف أخرى من التقويم المعياريّ بطرائق لا تتحقق في مجرد تجمعات الأفراد.

الأطراف، والنظر في الاعتراضات، والرد عليها باسم المجموعة، مع تقييم مختلف الأدلة، ومراجعة اعتقاداتها الجماعية عند الضرورة. على الطرف النقيض، وبعيداً عن الظروف الاستثنائية، لا يمارس طلاب جامعة نورث وسترن العُسْر هذه الأنواع من الأنشطة لعدة أسباب؛ أولها: أن أفراد التجمعات كطلاب جامعة نورث وسترن العُسْر لا يرون غالباً أنفسهم بوصفهم مجموعة، لذا لا ينخرطون بأيٍّ من صور التفكير مع الأعضاء الآخرين. ثانياً: قد تأتي أنواع التجمعات هذه منتشرة على نطاق واسع، بل وتتداخل في مجموعاتٍ أكبر منها؛ ما يجعل من المستحيل عمَلياً تحقق تفكير جماعي، ولا سيما حين لا تُقام أيّ اجتماعات/مناسبات رسمية تُمكّنهم من ذلك. ثالثاً: إن ما يوحِّد غالباً هذه المجموعات سماتٌ بعينها، كأن تكون أعسر؛ سماتٌ لا تحمل نصيباً وافراً من القيمة أو المنفعة العامة.

لنُطلق -تسهيلاً للطرح- على تلك المجموعات القادرة على ممارسة التفكير الجماعي **مجموعات تداولية**، وتلك التي لا يمكنها ذلك **مجموعات غير تداولية**.

يجب هنا تأكيدُ أمرَين بشأن المجموعات غير التداولية؛ الأول: أن عدم تمكن هذه المجموعات من ممارسة التفكير الجماعي ما هو إلا سمة عرَضية تأتي ببساطة من الظروف المُحيطة، وهي سمة يمكن بالتأكيد أن تتغير بين لحظةٍ وأخرى؛ قد تدعو -على سبيل المثال- إدارة جامعة نورث وسترن أن يجتمع كلّ الطلاب العُسْر في قاعة لمناقشة ما إذا كان الحرم الجامعي يلبّي احتياجاتهم، لم تكن المجموعة قبل هذا اللقاء قادرة على ممارسة التفكير الجماعي وبذلك لم تكن تداولية، ولكن بمجرّد أن وجد الأعضاء أنفسهم في قاعة واحدة يشتركون في صفة بارزة معينة، أصبحَ بإمكانهم التفكير معاً بوصفهم مجموعة، وبهذا شكَّلوا مجموعة تداولية، فبوسع أيّ طالبٍ الآن مثلاً أن يشارك الآخرين أدلة تكشف عدد الفصول الدراسية التي لا تحتوي على مناضد للطلاب العُسر، وإحصاء المضايقات التي يتعرض لها كلٌّ منهم لأنه أعسر، وما إلى ذلك، ثم يمكنهم أن يحددوا موقفاً يخصّ مُلاءَمة الحرم الجامعي لاحتياجاتهم بوصفهم

مجموعة. وعليه فكون مجموعةٍ ما غير تداولية، لا يعني بالضرورة أن تلك خاصيّة دائمة لها[14].

ثانياً: على عدم تمكن المجموعة غير التداولية من ممارسة التفكير الجماعي، إلا أن ثمة وجهاً للقول بإمكان حيازتها اعتقادات مجموعة، وإن كانت اعتقادات تختلف عن تلك التي لدى أختها التداولية. هَب مثلاً أنّي مسؤول عن السلامة في جامعة نورث وسترن، ورغبتُ في اكتشاف ما إذا كان الطلاب العُسْر يعدّون الحرمَ الجامعيّ مُصَمماً بطريقة تلائم احتياجاتهم، فأرسلتُ استبانة من أجل هذا الغرض لكل الطلاب العُسْر، ثم بعد تلقي النتائج استخرجتُ مُجمَل آرائهم بناء على الأغلبية العظمى، وعلى هذا الأساس قدّمتُ تقريراً بأن طلاب نورث وسترن العُسْر يعتقدون أن الحرم الجامعي ليس ملائماً لاحتياجاتهم الخاصّة. سيكون من المألوف قبول هذا الإسناد للاعتقاد وعدم عدِّه مغلوطاً، فمجموعة طلاب جامعة نورث وسترن العُسْر اعتنقوا حقاً هذا الاعتقاد، لكن ليس بالطريقة ذاتها التي قد تفعلها مجموعة قادرة على التفكير الجماعي.

في حين أن وجود المجموعات التداولية يقوم على سماتٍ معيّنة كالهيكلة المناسبة والقواعد التأسيسيّة والتكامل الاجتماعي الملائم وما إلى ذلك، قد تنشأ مجموعات غير تداولية ببساطة من اهتمام داخلي أو خارجي؛ إذ قد يُجري - على سبيل المثال- شخصٌ ما، إما أعسر وإما يهتم بالعُسْر، استبانة على كل طلاب جامعة نورث وسترن العُسْر، ثم يستخرج مُجمَل آرائهم ويعلن اعتقادَهم بصفتهم مجموعة غير تداولية. ويمكن قول الشيء ذاته للتجمّعات الأخرى من الأفراد، كذوي الشعر الأحمر في نيويورك. إن ذلك الاهتمام أدى إلى ظهور المجموعة، وتلك الاستبانة واستخراج المجمل كشفَ عن اعتقادِها.

إن لتمكّن المجموعة من ممارسة التفكير الجماعي أهمية بالِغة، بخلاف السمات التي نوقِشت آنفاً مثل ما إذا كانت المجموعة مُؤسَّسة أو بإمكانها

(14) الأمر ذاته إن كانت تداوليّة بطبيعةِ الحال.

الصمود مع تغير المنتسبين. إذ يمكن -على سبيل المثال- تقييم تجمّعٍ قادر على وزن الأدلة ومراجعة اعتقاداته الجماعية على أساس **عقلاني وغير عقلاني**، الأمر الذي ليس بممكنٍ فعله مع تجمع لا يقدر على ذلك، قد تمتلك بطبيعة الحال إدارة جامعة نورث وسترن بعد إجراء استبانةٍ للطلاب العُسْر فيها، دليلاً على أن لديهم اعتقادات تتعارضُ جماعياً فيما بينها، فتُجرِي الإدارة التقويمَ على هذا الأساس، لكن هذا لا يعدو كونه تقويماً لاعتقادات تجمعِ أفراد، لا لاعتقاداتِ كائن جماعي (collective entity).

إن التقييم الصائب لمجموعةٍ ما بأنها غير عقلانية، توازيه المسؤولية التي قد يحملها هذا الكائن الجماعي من جراء ذلك القصور؛ إذا اعتقد مجلسُ إدارةِ المدارسِ بنحو غير عقلاني بوجوب إيقاف برنامج الشرف في مدرسة ثانوية محلّية، فيُمكن تحميله المسؤولية بوصفه مجموعة عن هذا القصور الإبستمولوجي، وإن تقدَّمَ المجلس واتخذ قراراً بوصفه فاعلاً جماعياً بإيقاف البرنامج، فيُمكن تحميله المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن الآثار التي ستُحدِثها هذه الخطوة في المجتمع، قد يوصم المجلس -مثلاً- بخدمة مصالحِه الذاتية إذا أشارت الأدلة إلى أن ذلك القرار اتُخِذ لمجرد منافعَ سياسيّة، أو قد تُرفَع دعوى قضائية ضد المجلس إذا رأى الآباء أن إيقافَ البرنامج كان سبباً في عدم تزويد أطفالهم بالفرص التعليمية المطلوبة. وعلى هذا؛ فإن ثمة قيَماً مهمّة إبستمولوجية وميتافيزيقية وأخلاقية وقانونية وعملية تتبع القدرة على ممارسة التفكير الجماعي.

إلى جانب المجموعات التداولية وغير التداولية، ثمة ما يُمكن أن نطلق عليه **مجرّد تجمُّعات**؛ وهي دوائرُ من الأفرادِ تجمعها سمة مشتركة دون تلقيها اهتماماً داخلياً أو خارجياً، كما الوضع الراهن لطلاب جامعة نورث وسترن العُسْر، إذ لا أحد من أعضاء هذا التجمع أو من خارجه أبدى اهتماماً في هؤلاء بِعَدِّهم عُسْراً، ويمكن لهذا بطبيعة الحال أن يتغير كما رأينا؛ فيُنظّم الطلاب العُسْر لأنفسهم مجموعة تداولية تلتقي أسبوعياً في اجتماعٍ لمناقشة أحوالهم، وتشكيل قوانينَ تخصّ كيفية اتخاذ القرارات فيما بينهم، وانتخاب مجلس إدارة

يمثل مصالحهم رسمياً في الحرم الجامعي، أو أن يأتي -عوض ذلك- عضوٌ ليس أعسر لكن تشغلهُ قضايا العدالة فيحوّلها إلى مجموعة تداولية بفعل اهتمامه.

إلا أن ثمة سمة أعمّ -قد تتقاطع مع التمييز التداولي/غير التداولي[15]- تمثل نوع المجموعات التي ستكون محور هذا الكتاب، وهي **الخضوع للتقييم المعياريّ**، واهتمامي على وجه الخصوص بتلك المجموعات الخاضعة خضوعاً ملائماً للتقويم المعياريّ كالثناء واللوم، على المستويين الإبستمولوجي والأخلاقي، وما يوازي ذلك من إسناد المسؤولية والمُساءلة وما إلى ذلك. وبيان هذا بإيجاز: إذا كان بمقدورنا أن نُحمِّل المجموعة (أ) بنحوٍ ملائم مسؤولية ممارسة (س)، فإن هذا كافٍ لِعَدِّ (أ) مجموعة بالوجه المَعنيّ في هذا الكتاب.

3.0 نبذة موجَزة عن الفصول

ينقسم هذا الكتاب إلى خمسة فصول، أتناول في الفصل الأول سؤال: كيف علينا أن نفهم وجه حيازة المجموعاتِ لاعتقادات؟ ما يُقبَل في إبستمولوجيا الجماعات يتمثل في القول إن اعتقاد المجموعة لا بد أن يُفهَم من زاويةٍ توسعية أو لا-إجمالية، الأمر الذي يقع في نقيض ما طرحه أنتوني كوينتون باقتباسنا السابق له، وتحفز ذلك القول عادةً تلك الحالات التي تزعم أنها تُثبِت إمكان عَدّ مجموعةٍ ما أنها تعتقد بنحو ملائم بأن (س)، مع عدم اعتقاد أيّ من أعضائها بأن (س). إذا صَدَق هذا؛ فلا يمكن فهم اعتقاد المجموعة -ولا حتى جزئياً- بالنظر إلى اعتقادات أعضائها الأفراد، وهذه هي الدعوى السلبيّة للاتجاه اللا-إجمالي. أما الدعوى الإيجابية فمفادها أن اعتقاد المجموعة يُعرَف بالنظر إلى ما يفعله الأعضاء، والذي عادةً ما يكون قبولاً مشتركاً؛ فما اعتقاد المجموعة -على وجه التقريب- إلا نتيجة اتفاقِ أعضائها اتفاقاً مشتركاً على

(15) يجب أن أشير هنا إلى أنه على اهتمامي بالتقييم المعياري لكلّ من المجموعات التداولية وغير التداولية، إلا أن التقييم المعياري للمجموعات التداولية يميلُ إلى كونه أنفع وأهمّ لتعزيز فهمنا للمشهد المعرفي والأخلاقي والقانوني.

قبول قضية بعينها بوصفها قضية للمجموعة، حتى وإن لم يعتقد بها أيُّ عضو.

في هذا الفصل، أعارِض هذا الاتجاه بطرح اعتراضٍ جديدٍ كلياً على النهج المُتَّخذ لفهم اعتقاد المجموعات بعمُومِه، فأبيّن الافتقار الشديد عند مقاربات القبول المشترك إلى مواردَ تُمكِّنها من تفسير كيف يمكن للمجموعات أن تكذب وتمارس الهُراء، وأجادل -بوجه أعمّ- بأن اعتقاد المجموعة لا يمكن تحديده بحالاتٍ أو آلياتٍ تخضع لتحكم الأعضاء الطوعيّ المباشر (direct voluntary control)، ثم أبيّن أن حالات اعتقاد المجموعات في مثل هذه المقاربات اللا-إجمالية لا تتسق البتة مع أسُس اعتقادات الأعضاء؛ الأمر الذي يُفقِد اعتقاد المجموعة توجُّه 'أن يُطابق العقلُ العالَمَ'، ويجعله غير مناسبٍ للتقييم الإبستمولوجي الملائم والتداول الجماعي، وأوضِّح كيف أن الحالات الأصل المطروحة لدعم المقاربات اللا-إجمالية يُمكِن تفسيرها كُلياً دون الحاجةِ إلى افتراض اعتقادٍ للمجموعة.

ثم أنتقل إلى تطوير رؤية جديدة والدفاع عنها، أسميها **مُقارَبة الفاعل الجماعيّ**، ومفادُها أن اعتقاد المجموعة تُحدِّده جزئياً تلك العلاقات القائمة بين أسُس اعتقادات الأعضاء، تلك العلاقات التي لا تنشأ إلا على المستوى الجماعي، والضرورية على وجه الخصوص مع مُمَارسة المجموعة الفاعلية الجماعية، ذلك في حين أن اعتقاد المجموعة أيضاً تُحدِّده جزئياً اعتقادات الأعضاء؛ وبهذا ننتهي إلى رؤية ليست إجمالية تماماً ولا غير إجمالية.

أنتقل في الفصل الثاني إلى مسألةٍ من المُستغرَب أنها لم تحظ باهتمامٍ كافٍ في الدراسات السابقة؛ وهي اعتقاد المجموعة المسوّغ، وكما هو الجدل القائم في اعتقاد المجموعة، ثمة من يعتنقون هنا نزعة **توسعية** لا تتضمّن فيها الحالة التسويغية (justificatory status) لاعتقاد المجموعة إلا الأفعال أو السّمات الناشئة على مستوى المجموعة، كالقبول المُشترَك للأسباب، ثم نجد من الناحية الأخرى من يعتنق نزعة **تفريغية** يُؤخَذ فيها اعتقاد المجموعة المسوغ على أنه ليس إلا مُجمَل اعتقادات الأعضاء المسوغة.

أقدّم في هذا الفصل اعتراضاتٍ جديدة على هاتين النزعتين؛ فضدّ المقاربات التوسعية، أُبيّن كيف أنها تواجِه ما أسمّيه 'مشكلة التلاعب غير المشروع بالأدلة'، أي إن إتاحة تلك المُقارَبات لتسويغ الاعتقادات الجماعية أن يتحقق بطرائقَ طوعيّةٍ بالكامل، إنما هو تمكين من التلاعب غير المشروع بالأدلة المتاحة للمجموعة، وهذا يقطع الصلة بين تسويغ المجموعة المعرفي والإفضاء إلى الصدق، ثم أجادل ضدّ المقاربات التفريغية بأنها تؤدي إلى 'مُفارَقة تسويغ المجموعة' إذ ينتهي الأمر بالمجموعة إلى كونها تعتقِد بنحو مسوغ بأن (س) و(لا-س) في الوقت ذاته.

ثم أطوِّر وأدافع عن دعوى إيجابية في اعتقاد المجموعة المسوغ، تتقاطع من جوانبَ مهمّة مع مقاربتي بالفصل الأول في اعتقاد المجموعات، أسمّيها **مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ**؛ ومفادُها أن المجموعات تُعَدّ فاعلاً إبستمولوجياً بحد ذاتها بقيود معيارية ودليلية يقتصر وجودها على المستوى الجماعي، كالحساسية تجاه العلاقات القائمة بين الأدلة التي يمتلكها الأعضاء، والالتزامات الإبستمولوجية الناشئة عن العضوية في المجموعة، إذ تؤثر هذه القيود تأثيراً بالغاً فيما إذا كان للمجموعات اعتقاد مسوغ، وتظل -في الوقت ذاته- مسألة تسويغ المجموعة في مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ عائدة إلى حدٍ كبيرٍ لتسويغ الأعضاء فيها، باعتبار أن الأخير يشمل اعتقاداتهم وأسُسها، وبذلك فإننا نخرُج بوجهة نظرٍ لا تُفرّغ إبستمولوجيا المجموعات ولا تُوَسّعها، بل تضع في الحُسبَان أن الاعتقادات الجماعية المسوغة مقيدة في - دون إمكان ردّها كلياً إلى- اعتقادات أعضائها المسوغة.

وفي الفصل الثالث، أتناول وجهتَي نظر رائدتين في مَبحث معرفة المجموعات، تتسمان بالطبيعة التوسعية اللا-إجمالية، تمثلان تحدياتٍ مُباشِرة لتفسير اعتقاد المجموعة المسوغ كما جاء مطوَّراً في الفصل الثاني؛ أما وجهة النظر الأولى، فقد طوَّرها ودافع عنها بإسهاب ألكسندر بيرد، ويشير إليها عادةً بالمعرفة الاجتماعية (social knowledge)، ومثالها النموذجيّ تلك المعرفة التي

يُزعَم أنها بحوزة المجتمع العلمي، حين لا يَعرِف أيُّ فرد في هذا المجتمع قضية بعينها، لكن تؤدي المعلومات دوراً وظيفياً محدّداً فيه. أما وجهة النظر الأخرى، فهي المعرفة الجماعية (collective knowledge) التي تَشغل حالياً مكانة مهمّة في قانون الولايات المتحدة؛ إذ يمكن -وفقاً لوجهة النظر هذه- أن تُنسَب المعرفة إلى مجموعةٍ عند جمع أجزاءِ المعلومات التي يمتلكها أعضاؤها، وإذا أصاب أيٌّ من وجهتَي النظر هاتين، فسيلزم عن ذلك عدم صواب تفسيري الذي أطرحه لاعتقاد المجموعة المسوغ، وتحديداً في الجزئيّة التي تشترط حيازة بعض أعضاء المجموعة ذاتهم تلك الاعتقادات المسوغة المَعنيّة.

أوضِّح في هذا الفصل أن المعرفة الاجتماعية والجماعية تقطعان تلك الصّلة المُهمّة القائمة بين المعرفة والفعل، وتُفسِحَان المجال لتجاوزاتٍ خطِرة، ليس فقط من الجانب الإبستمولوجي، بل والأخلاقي والقانوني كذلك. إن أجزاء المعلومات التي ليست متاحة إلا لوصول أعضاء المجموعة، وحالات المعرفة الفردية التي تُجمَع دون تواصل، لا ترقى لأن تكون معرفةً للمجموعة بأي وجهٍ مُعتبَر، وبذلك أستنتجُ أنه لا المعرفة الاجتماعية ولا المعرفة الجماعية هما معرفة جماعية بحق، وعليه لا يمثل أيٌّ منهما تحدياً لما أطرحُه في مقاربة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ.

أنتقل في الفصل الرابع إلى فهم ما يعنيه أن تقرِّر (assert) المجموعةُ قضيةً ما، ولإحكام هذا المفهوم أهمّية بالِغة، لكونه يُمكّن من مُحَاسبة الجماعات -كالشركات مثلاً- أخلاقياً وقانونياً عمّا تقوله. أبدأ بتمييز صنفين من تقرير المجموعات؛ التقرير المُنَسّق والتقرير القائم على السلطة، وأجادل أن الأخير هو المفهوم الأساس، ثم أبيّن كيف أن النزعة التفريغية في تقرير المجموعات، التي ترُدّ تقرير المجموعة إلى تقريرات الأفراد، مُضلِّلة؛ فبإمكان مجموعةٍ ما أن تقرر صراحةً قضيةً ما، في حين أنه لا عضو فيها قد قرَّر ذلك. ثم أطرحُ دعوى إيجابية توسعية في تقرير المجموعة، **المجموعة ذاتها هي المُقرِّر فيها**، حتى وإن جاء التقرير قياسياً عن طريق متحدث رسميّ (أو متحدثين)، أو فاعل مُفوَّض

آخر (أو فاعلين)، ممّن بحوزتهم سُلطة التحدث باسم المجموعة. ويسند هذه الدعوى كونُ سماتِ التقرير النموذجية لا تتحقق إلا على المستوى الجماعيّ فقط، ومن المزايا المركزية لمقاربتي هذه تقديمُها إطاراً للتمييز بين أن تقع مسؤولية تقريرٍ ما على مستوى الجماعة، ومتى يجب أن تقع على فردٍ بعينه لم يتحدّث إلا نيابة عن نفسه.

أتناول في الفصل الأخير من هذا الكتاب أكاذيبَ المجموعات، التي على شيوعها وعُمْقِ آثارها التي تكون غالباً بعيدة المدى، كما رأينا آنفاً في حالتَي فولكس فاجن وشركة ناشيونال سيميكوندكتر، لم تُشهَد من قبل أيّ مُعالجةٍ فلسفيةٍ لأكاذيب المجموعات[16]. وعليه فإن هذا الفصل يشق الطريق لسدّ تلك الفجوة المُستَغربة في الدراسات السابقة، وذلك بالتركيز على ماهيّة أكاذيب المجموعات، فبعد تقديم تفسيرٍ لكيفية فهم أكاذيب الأفراد، سأتساءَل أولاً عمّا إذا كان يمكن فهم أكاذيب المجموعة من حيث أكاذيب أعضائها. ثم ثانياً، عن إمكان تعيين أكاذيب المجموعة من حيث اتفاق أعضائها المُشترَك على الكذب. وبعد بيان أوجهِ خطأ هذين الرأيين، أقدم تفسيري لأكاذيب المجموعات، الذي يميل ميلاً حاسماً إلى كون **المجموعة** ذاتها هيَ من يُقدّم الإفادة المُعطاة؛ فبما أن ما تقوله المجموعة قد يأتي منفصلاً عما يقول أعضاؤها الأفراد، أجادل بأن المجموعة قد تكذب مع عدم كذب أي عضوٍ فيها، وقد لا يتحقق كذبها مع أن كل عضوٍ فيها يمارس الكذب. إن ممّا يُميّز تفسيري هذا أنه يسلط الضوء على تلك العلاقة التي يَغلُب أن تكون دقيقة ومعقدة، والتي قد تقوم بين مجموعات كثُر ومتحدثيها الرسميين، وعليه فإن التفسير يضع حجرَ الأساس لفهم كيف تكون المجموعات مسؤولة عن أكاذيبها، ولتحديد المواضع الملائمة التي تمَسّ فيها هذه المسؤولية أعضاء المجموعة ومتحدثيها الرسميين الممثّلين لها.

---

(16) الاستثناء الوحيد عند لاكي (b2018).

4.0 صورة عامة

لِنعُد إلى الحالتين اللتين ناقشناهما في بداية هذا المدخل، ليس لدى المقاربات التي تنحو منحى تفريغيّاً خالِصاً للظواهر الجماعية إلا ما يُحمِّل أعضاء المجموعات وحدهم مسؤولية الأفعال، إذ وفقاً لهذا الاتجاه، لا يوجد في نهاية المطاف إلا أفرادٌ يعتقدون ويعرفون ويقرِّرون ويكذبون وهلمّ جرا، وبهذا فإنه لا وجود حقاً لحالاتٍ/أفعالٍ لكائنات جماعية يقع عليها الثناء واللوم، ويتماشى إطار الرؤية هذا تماماً مع الطريقة التي حاول بها الرئيس التنفيذي لشركة فولكس فاجن الأمريكية التعامل مع فضيحة الغش في اختبار الانبعاثات، إذ إن كل ما في الأمر -بحسب قوله- بضعَة مُحتالين من مهندسي البرمجيات، دون مسؤولية تمَسّ الشركة ذاتها، وعليه فقد عالجَ فصْلُ هؤلاء الموظفين المسألةَ بالكامل. غير أن هذا الرد، كما وضَّح النائب كريس كولينز وغيره، ليس غير مُرضٍ فحسب، بل إلى حدّ كبير غير قابل للتصديق؛ إذ إن خداعاً بهذا الحجم ينطوي بلا شكّ على درجةٍ من جدارة اللوم تتوجه للشركة ذاتها، فلا يمكن أن يُثبَّت جهاز صُمّم قصداً لإظهار نتائجَ مزيفة في 11 مليون سيارة بوقودِ ديزل بيعَت في أنحاء العالم، دون تواطؤ أو -على الأقل- إهمال من أعلى مستويات القيادة والإشراف. وبذلك فالمقاربات ذات النزوع التفريغيّ الخالِص للظواهر المعرفية الجماعية تفتقر إلى الموارد اللازمة لتقديم التشخيص الصائب لحالةٍ كهذه، ولإخضاع الأطراف المعنية للمُساءَلة على حدّ سواء.

من ناحية أخرى، تميل المقاربات التوسعية الخالِصة للظواهر الجماعية إلى إلقاء حِمل مسؤولية أفعال المجموعة على المجموعات وحدها؛ الأمر الذي يُتيح للأعضاءِ النجاة من اللوم كلياً أو إلى حدٍّ كبير، فالنشاط -بحسب هذا الاتجاه- القائم على المستوى الجماعي، هو الذي يُحدّد ما إذا كانت المجموعات تعتقد وتعرف وتقرِّر وتكذب وما إلى ذلك، وبهذا فإنه لا وجود حقاً لحالاتٍ/أفعالٍ فردية هنا يمكن إيقاع الثناء أو اللوم عليها، وتدخل ضمن هذا الإطار وفي مشهدٍ مثاليّ، تلك الطريقة التي تعاطت بها شركة ناشيونال سيميكوندكتر مع إسقاط

الاختبارات المطلوبة، وتزوير تلك الوثائق، فقد قبلَت الشركة المسؤولية الكاملة عن الاحتيال على الحكومة، وقبلَت دفع غراماتٍ تصل إلى 1,75 مليون دولار، إلا أنها رفضَت وبشدّة أن يقع أيّ لوم على الموظفين الأفراد، غير أن الشركات -كما بيَّن المستشار القانوني لوزارة الدفاع- لا تتصرّف إلا عبر موظفيها ومشرفيها، إذ لا يمكن حدوث نشاط غير قانونيّ بهذا الحجم دون معرفة الأفراد ومشاركتهم. وعليه فالمقاربات ذات النزوع التوسعيّ الخالِص للظواهر المعرفية الجماعية تفتقر إلى الموارد اللازمة لتقديم تشخيصٍ يشمل أنشطة الأفراد الجديرة باللوم، ولإخضاع كل الأطراف المَعنيّة للمُساءَلة على حدّ سواء.

لا شك أن أعضاء المجموعة -وفقاً للنزعة التوسعية- قد يخضعون للمُساءَلة من جراء قبولهم المشترك للقضية المَعنيّة، غير أن ذلك ليس كافياً من جهتين على الأقل؛ فمن جهة، سيوزِّع هذا المسؤوليةَ بالتساوي، إذ لا وجه مُعتبَر لترجيحِ القبول المشترك عند البعض دون غيرهم، ذلك مع أن من البيِّن في الحالات الفعلية التفاوت الكبير لأدوار الأعضاء في أفعال المجموعة غالباً، وبذلك تقع عليهم درجاتٌ مُتفاوتة من جدارةِ الثناء واللوم. أما من الجهة الأخرى، فمن المهم أن يوجد إطار نظري يتجاوز القبول المشترك، يُعيّن مسؤولية الأعضاء في الفعل الجماعي؛ فالمجموعات تقوم عادةً بهيكلة معقدة، إذ يمكن لمَن هم في أعلى مستويات القيادة تجنب القبول المشترك كلياً، ثم المشاركة في الفعل الجماعي بطرائقَ أدقّ وأشد ضرراً.

إن وجهات النظر التي طوّرتُها ودافعتُ عنها في هذا الكتاب، تتجاوز كل هذه المزالِق، ذلك لكوني أجادل بأن اعتقاد المجموعة واعتقاد المجموعة المسوغ يشملان اعتقادات الأعضاء وحالاتهم الإبستمولوجية، ويشملان **أيضاً** العلاقات والمتطلبات المعيارية الناشئة على المستوى الجماعي؛ وعليه فإن ما أطرحه ليس تفريغياً ولا توسعياً خالِصاً، بل يُقدّم عوضَ ذلك إطاراً يمكن فيه توزيع المسؤولية على المجموعات وأعضائها على حد سواء، وإني أرى في هذا مزيّة جوهريّة لهذا الكتاب. لم تُحسِن شركتَا فولكس فاجن وناشيونال

سيميكوندكتر التصرُّف في مسألة إسناد المسؤولية، وقد أدى ذلك إلى حدوث تراجعٍ حادّ لديهما، وعدم رضا المُتأثرين بردودها. إننا بحاجةٍ إلى إطارٍ نفهم فيه المُساءَلة بوجهها الكامل، للتعاطي مع مثل هذه الحالات، وهذا ما تقدّمه أطروحَتي.

إلى جانب ذلك، ومع كون ما أطرحه في تقرير المجموعة وأكاذيبها توسيعاً إلى حدٍ كبير، إلا أنه يقدم أيضاً الموارد اللازمة لإجراء توزيعٍ ملائمٍ للمسؤولية بين الجماعات وأعضائها الأفراد؛ فعلى سبيل المثال، يمتلك المتحدثون الرسميون سلطة التحدث نيابة عن مجموعاتهم، وحين يقدمون تقريراً أو يكذبون بصفتهم الرسمية ممثّلين للمجموعة، فإن المجموعة ذاتها هي التي تقرر أو تكذب، ويمكن تطبيق اعتبارات مماثلة على نطاقٍ أوسعَ في أفعال الجماعات التي تُنَفّذ عبر فاعلٍ مُفوَّض. إذن، فالصلة القائمة بين المسؤولية والمجموعات بيِّنةٌ تماماً فيما أطرحه، غير أن علاقة المجموعات بمتحدثيها الرسميين تُقدّم هي الأخرى الموارد اللازمة لمُساءلة الأعضاء كذلك؛ فالمتحدثون الرسميون عادةً ما يختارهم أعضاءٌ في المجموعة لا تقتصر مسؤوليتهم على ضمان أنّ ما يُقال باسم المجموعة دقيق ومَدرُوس، بل وعلى إبقاء أولئك المتحدثين على اطلاع تامّ، إذ يوجد غالباً -حين تسوء الحال بأيٍ من هذين النطاقين- أفرادٌ بعينهم جديرون باللوم بوضوح. ذلك إضافة إلى كَون المتحدثين الرسميين عادة -وليس دائماً- أعضاءً في المجموعات التي يمثلونها؛ فرئيسُ قسمِنا -على سبيل المثال- عضوٌ بمجموعتنا، وهو متحدثنا الرسمي عند التداول مع العميد بشأن قرارات التوظيف، يمكننا بطبيعة الحال أن نتصوّر مشهداً يقع فيه القسم بمأزق من جراء قرار جماعي اتخذناه، فيتلقى الرئيس بصفته المتحدث الرسمي لوماً أشدّ، أو لوماً مغايراً، إذ يُحتمَل أنه أخفى معلومات مهمة كانت لتؤثر في اتخاذنا القرار، أو أنه نقلَ موقفنا نقلاً غير دقيق في محادثتِهِ مع العميد. وفقاً لأطروحتي، يتحمل القسم مسؤولية تقريره الذي نقله المتحدث الرسمي، ويقع كذلك لومٌ على الرئيس منفرداً لدوره في تلك العملية.

بقيَت مسألة أخيرة تستحق الإشارة قبل الانطلاق: أجادِل في الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب دفاعاً عن تفسيراتٍ للظواهر الجماعية -كاعتقاد المجموعات واعتقاد المجموعات المسوغ- تتضمن كمِرسَاةٍ إبستمولوجية -إن جاز التعبير- حالات الأعضاء الأفراد، لذا فإن ما أطرحه -على سبيل المثال- في اعتقاد المجموعات واعتقاد المجموعات المسوغ، يتطلب أن يُمثّل بعضُ أعضاء المجموعة على أقل تقدير تلك الحالات المَعنيّة. إلا أني أدافع بالفصلين الأخيرين في مبحثَي تقرير المجموعات وأكاذيب المجموعات عن تفسيراتٍ ذات نزوع توسعيّ قوي؛ بعبارة أخرى، أبيِّن كيف أن المجموعات يمكن أن تقرر وتكذب في حين أنه لا عضو فيها على درايةٍ بتلك القضية، فكيف نفهمُ عدم الاتساق هذا دون أن نقحم فرضياتٍ إضافيةٍ بغرض تفسيره؟

لا ينبغي الأخذ بمقارباتٍ ذات نزوع توسعيّ قوي إلا حين يكون بمقدرة المجموعة منح السلطة لفاعلٍ، أو كائنٍ يقارب دور الفاعل، ليتصرف نيابة عنها؛ كأن تمنح مجموعةٌ ما لمُحامٍ سلطةَ التحدث باسمها، والكذب باسمها، والهُراء باسمها، والفعل باسمها، وبهذا سيُمكِن -في كلّ هذه الحالات- قيامُ أفعالٍ للمجموعة عبر أفعال طرفٍ آخر، حتى وإن جهلت المجموعة ذاتها الأمر تماماً، وعليه ستأتي تفسيراتُ كلّ هذه الظواهر بطبيعةٍ توسعيةٍ قوية. على خلاف الأمر حين لا يكون بمقدرة المجموعة أن تمنح السلطة لطرفٍ آخر ليعتقد باسمها، أو يرغب باسمها، أو يعتقد بنحو مسوغ أو يعرف باسمها؛ إذ سيتطلب أيّ تفسيرٍ لهذه الظواهر أن يُمَثّل بعضُ أفرادِ المجموعة -على الأقل- تلك الحالات المَعنيّة.